1for7billion.org

1 من أجل 7 مليارات

اختر أفضل قائد للأمم المتحدة

16 آذار/ مارس 2016

تعيين الأمين العام للأمم المتحدة لفترة واحدة أطول

"يتمثل الدور الأساسي للأمين العام للأمم المتحدة في صيانة مصالح وتطلعات جميع شعوب العالم. وهذا يتطلب قيادة من الطراز الأول ... . أولاً وقبل كل شيء، ... نحن بحاجة لأمين عام مستقل وغير مكبّل بمصالح أي من الدول الأعضاء. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، فإن الحكماء يعتقدون بقوة أنه ينبغي أن يُعيَّن الأمين العام لفترة واحدة وحسب في منصبه ... ربما لسبع سنوات."

ماري روبنسون، بالنيابة عن **مجموعة الحكماء** المكوّنة من قادة عالميين، والتي يرأسها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان.[1]

"ينبغي أن يتمتع الأمين العام بالشجاعة للمحافظة على الاستقلال، والحكمة لممارسة هذا الاستقلال بشكل بنّاء. أعتقد أنه ينبغي تعيين الأمناء العامين القادمين لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد من أجل الحد من ضعفهم أمام ضغوط الدول الأعضاء."

خافيير بيريز ديكويّار، الأمين العام الأسبق.[2]

"سيكون لفترة واحدة مدّتها سبع سنوات العديد من المزايا. ستمنح الأمين العام الفرصة لتبنّي خطط واسعة النطاق، متحررة من الضغوط غير المرغوبة. وستمكّن من وضع عملية منظّمة ومتأنية ومحكمة لاختيار أفضل خلف ... إن تحديد فترة واحدة مدتها سبع سنوات في المنصب أمر جوهري لتحسين عملية تعيين الأمين العام. وينبغي تبنّي ذلك الخيار بأسرع وقت ممكن."

برايان إيركهارت، الوكيل السابق للأمين العام الذي خدم تحت قيادة خمسة أمناء عامين.[3]

---

[1] "أمين عام يخدم شعوب العالم كافة"، خطاب ألقته ماري روبنسون، مقر الأمم المتحدة في نيويورك، 30 حزيران/يونيو 2015.
[2] تقرير ندوة دلفي، "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين: دور واختيار الأمين العام". دلفي، أيار/مايو 2010، الملحق، ص. 9.
[3] برايان إيركهارت وإيرسكين تشيلدرز، "عالم بحاجة إلى قيادة: أمم متحدة الغد"، مؤسسة داغ هامرسكجولد، السويد، 1996، ص. 30، الطبعة الأولى 1990.

"1 من أجل 7 مليارات" هي حملة عالمية مدعومة من قبل منظمات وأفراد ملتزمون باختيار أفضل أمين عام للأمم المتحدة. تتكون اللجنة التوجيهية غير الرسمية من: حملة آفاز Avaaz لإيصال السياسات التي يدعمها المواطنون إلى دوائر صنع القرار حول العالم، تحالف سيفيكوس CIVICUS لمشاركة المواطن، مؤسسة فريدريك إيبيرت ستيفتونغ في نيويورك FES-NY، جمعية الأمم المتحدة في المملكة المتحدة UNA-UK، الحركة الفيدرالية العالمية – معهد السياسات العالمية WFM-IGP.

- **لماذا فترة واحدة غير قابلة للتجديد**

الأمم المتحدة بحاجة لقيادة تتميّز بسلطة أخلاقية وبأعلى درجات الجودة إذا كانت ستبقى المنظمة الدولية القائدة في معالجة أزمات العالم في القرن الحادي والعشرين. نحن بحاجة لأفضل شخص ممكن لهذا المنصب؛ أي أن يكون قائداً متمكّناً وصاحب رؤية يدافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطلعات سبعة مليارات نسمة هم سكان العالم. ينبغي أن يكون قادراً على التصرّف بحسم في أوقات الأزمات وأن يتمتع بما يكفي من فضاء سياسي ليتحرك بفعالية لدعم السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان للجميع.

تأسست حملة **1 من أجل 7 مليارات** للدعوة إلى تأسيس عملية اختيار أكثر انفتاحاً، وشفافية وشمولية تساعد في زيادة فرص تعيين أمين عام جديد متميّز، قادر على القيام بوظائفه في أفضل ظروف وأن يكون مسؤولاً بشكل كامل أمام **جميع** الدول الأعضاء. وهذا يتطلب أميناً عاماً مستقلاً لا يتوجب عليه الترشّح لإعادة التعيين وغير مكبّل بمصالح دول أعضاء بعينها، خصوصاً الدول الأكثر قوة الأعضاء في مجلس الأمن التي تهيمن – حتى الآن - على عملية اختيار سريّة إلى حد بعيد.

لقد كانت الممارسة العامة، منذ تم إقرار هذا أول مرة في الجمعية العامة عام 1946، تتمثل في تعيين الأمناء العامين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. وهذا يعني فعلياً الاعتماد على الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي تحتفظ بحق الفيتو، والتي توصي بإعادة التعيين للجمعية العامة. خلال الفترة الأولى، يعمل الأمين العام في ظل ضغوط إعادة التعيين. كما قال أحد أكبر المسؤولين السابقين في الأمم المتحدة: "فيما يتعلق بأهلية الأمين العام المقيم لإعادة الانتخاب، فإن رغبته بإعادة التعيين قد تخضع لضغوط غير مرغوبة؛ وقد خضع البعض لهذه الضغوط، واستسلم لها البعض ... ."[4] من شأن تعيين الأمين العام لفترة واحدة ذات طول كافٍ أن تساعد في درء مثل هذا الاحتمال. ينبغي على الدول الأعضاء أن تدرس بجدية التصريحات العلنية للأمناء العامين السابقين الذين يدعمون فكرة التعيين لمرة واحدة أطول وغير قابلة للتجديد.

من شأن فترة واحدة أن توفر للأمين العام المستقبلي الفضاء السياسي الضروري لتحقيق التزاماته دون أن يصرف انتباهه إلى اعتبارات إعادة التعيين. بدون سياسات إعادة التعيين، سيتاح للأمين العام مجال أوسع لأداء وظائفه بشكل فعال. كما أن الحاجة لأن يسود تصوّر بأن الأمين العام مستقل عند قيامه بمهام الوساطة، على سبيل المثال، أمر مهم أيضاً.

يمثل تبنّي قرار الجمعية العامة التاريخي 321/69 في أيلول/سبتمبر الماضي – الذي يضع معايير اختيار عامة، ونشر السير الذاتية للمرشحين وأن يلتقي جميع المرشحين مع جميع الدول الأعضاء –تقدماً نحو تحسين عملية الاختيار. ليس هناك تحسينات تضمن بشكل كامل ألاّ يكون أداء المرشح المعيَّن أقل من المأمول. إلاّ أن هذه التحسينات توفر درجة غير مسبوقة من الدراسة والتحقق تقوم بها جميع الدول الأعضاء وتعزز احتمال تعيين مرشّح يتمتع بقدرات كبيرة. إلاّ أن محاولة تطبيق هذه الشروط على عملية إعادة التعيين من شأنها أن تعطّل بشكل جدّي عمل الأمين العام الذي يشغل المنصب، وهو أصلاً يقوم 'بأكثر الأعمال استحالة على وجه الأرض'،[5] في مسعاه لضمان إعادة تعيينه. وهذا ما يجعل فترة واحدة أطول في المنصب أمراً محبّذاً.

إن فترة أطول من خمس سنوات وأقصر من عشر سنوات وغير قابلة للتجديد ستمنح المزيد من القوة للأمين العام التالي تمكّنه من وضع سياسات تضمن أن تتمكن الأمم المتحدة من دعم تنفيذ الاتفاقيات الخمس الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتغيّر المناخي التي تم تبنيها العام الماضي، وتضمن أن تكون الأمم المتحدة قادرة على إدارة التحديات الخطيرة في مجالات السلام والأمن، وحقوق الإنسان، إضافة إلى التحديات الإنسانية التي تواجهها. علاوة على ذلك، فإن فترة واحدة ستشكل عملية اختبار أكثر انتظاماً للمنصب حيال المتطلبات العالمية

---

[4] برايان إيركهارت في إيركهارت وتشيلدرز.

[5] تريغفي لي، أول أمين عام للأمم المتحدة، مرحّباً بتقرير إيديلوايلد في نيويورك في 9 نيسان/أبريل 1953.

الناشئة. وستلبّي على نحو أفضل الحاجة إلى التجديد والابتكار، بالنسبة للأمم المتحدة. باختصار، فإن فترة أطول ستعزز قدرة الأمين العام على القيام بمسؤوليات القيادة العالمية بالغة التعقيد في عالم يتغير بسرعة.

- **خيار الفترة الواحدة لا يتطلب تعديل الميثاق**

من الواضح أن طول فترة شغل الأمين العام لمنصبه مفتوحة للمراجعة. في عام 1946، تولّت الجمعية العامة، التي أنيطت بها مسؤولية تعيين الأمين العام بموجب المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، سلطتها في تحديد طول الفترة. قررت الجمعية العامة أن فترة منصب الأمين العام الأول ينبغي أن تكون خمس سنوات مع احتمال إعادة التعيين لفترة أخرى مدتها خمس سنوات (القرار 11 (1)). إلاّ أن القرار ذكر بالتحديد أيضاً: "نظراً إلى أنه ليس هناك بند محدد حول الموضوع في الميثاق، فإن للأمانة العامة ومجلس الأمن الحرية في تعديل فترة منصب الأمناء العامين المستقبليين في ضوء التجربة".

لقد تم الالتزام في أغلب الأحيان بفترة الخمس سنوات، القابلة للتجديد لمرة واحدة، لكن كان هناك استثناءات أيضاً؛ فقد أعيد تعيين تريغفي لي لمدة ثلاث، بدلاً من خمس سنوات. كما عُيِّن يو ثانت في البداية لعام واحد كقائم بأعمال الأمين العام، ومن ثم عُيِّن لأربع سنوات إضافية. حصل كورت فالدهايم على الدعم من قبل بعض الدول الأعضاء عندما ترشّح (دون نجاح) لفترة ثالثة.

منذ عام 1976، دأب مجلس الأمن على تضمين طول شغل الأمين العام للمنصب في قراره بالتوصية بتعيين مرشح للجمعية العامة؛ كما عكست الجمعية العامة ذلك دائماً في قراراتها بتعيين الأمناء العامين. إلاّ أنه من الواضح في القرار 11 (1) أن لمجلس الأمن الحرية بأن يوصي الجمعية العامة باتخاذ قرار يغيّر طول الفترة ليجعله أكثر من خمس سنوات.

- **الحاجة الملحّة لمناظرة جديّة حول طول فترة شغل الأمين العام لمنصبه**

لقد جرت مناقشة طول فترة شغل الأمين العام لمنصبه منذ عام 1944 عندما طرحت عدة خيارات تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات، بما في ذلك خيار الفترة الواحدة.[6] في مطلع عام 1996 كان هناك دعم قوي في الجمعية العامة لتبنّي فترة واحدة، بما في ذلك لمدة أقصاها سبع سنوات. واقتربت الجمعية حينذاك من التوصل إلى إجماع عندما طغت على النقاشات خلافات بشأن إمكانية إعادة تعيين الأمين العام حينذاك بطرس بطرس غالي.

في عام 1997، وافقت الجمعية العامة على أن "طول فترة أو فترات التعيين، بما في ذلك خيار الفترة الواحدة، ينبغي دراسته قبل تعيين الأمين العام القادم".[7] إلاّ أن هذه القضية لم تدرس قبل تعيين الأمين العام بان كي مون عام 2006.

لم تصل النقاشات الأولية حول طول الفترة في مجموعة العمل التي شُكِّلت خصيصاً لبعث الحيوية في الجمعية العامة في جلستها التاسعة والستين إلى نتيجة حاسمة. 2016 هو العام الذي ينبغي أن تجرى فيه مناظرة كاملة؛ وستتمكن الجمعية العامة من القيام بذلك في اجتماع رسمي من المقرر عقده في نهاية شهر آذار/ مارس.

- **طول الفترة الواحدة**

لقد تمت المجادلة بأن النظام الحالي المتمثل في التعيينات القابلة للتجديد له ميزة أنه يوفر إمكانية مضاعفة فترة الأمين العام. في هذا الصدد، فإن طول الفترة الواحدة يصبح أمراً مهماً. ينبغي أن تكون الفترة طويلة بما يكفي ليكمل أمين عام فعّال مساهمته ويدفع بالأهداف التي وافقت عليها الدول الأعضاء إلى الأمام. إن أي أمين عام

[6] اقترحت المكسيك فترة واحدة تتراوح بين 7-10 سنوات في مؤتمر سان فرنسيسكو عام 1945.
[7] قرار الجمعية العامة 241/51 لعام 1997.

سيكون بحاجة لفترة من الزمن ليبدأ بتحقيق فعاليته بشكل كامل. وستوفر فترة واحدة أطول للأمين العام إطاراً زمنياً غير منقطع لتنفيذ رؤيته في التجديد.

كما أن فترة واحدة ستسمح للأمم المتحدة بالاستفادة من أفضل مساهمات قائد متميّز بينما تقلّص في الوقت نفسه المخاطرة بإعادة التعيين الروتينية لأمين عام أقل كفاءة. قد تكون فترة العشر سنوات التي قضاها أمناء عامون مؤخراً أطول مما ينبغي بالنسبة لمنصب متطلّب ومرهق جسدياً وذهنياً. لقد طُرحت فترة السبع سنوات في توصيات عدد من الخبراء من الأمم المتحدة وخارجها.[8]

- **الفترة الواحدة تسهّل عمليات التعيين القائمة على الجدارة في المناصب العليا**

"تتعهد كل دولة عضو في الأمم المتحدة باحترام الطبيعة الدولية الحصرية لمسؤوليات الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة وألاّ تسعى للتأثير عليهم في قيامهم بمسؤولياتهم." المادة 100 (2) من ميثاق الأمم المتحدة).

إن مبادرة **1 من أجل 7 مليارات** تعارض الصفقات التي تجرى في الغرف الخلفية حول تعيينات كبار مسؤولي الأمم المتحدة والتي تُفرَض على الأمناء العامين المرشحين أو الساعين إلى إعادة التعيين مقابل الدعم من قبل الدول الأعضاء الأقوياء التي تهيمن على عملية الاختيار. إن مثل تلك الممارسات تنتهك نص وروح المادة 100 (2) من الميثاق. من شأن التعيين لفترة واحدة أن يعزز من استقلال الأمين العام في تعيينه لكبار موظفيه استناداً إلى الجدارة وحسب ومن جميع المناطق بصرف النظر عن الجنسية. لا يمكن المبالغة بمدى أهمية وجود فريق قيادة قوي للأمم المتحدة برمّتها.

- **عملية إعادة التعيين غير صحيحة**

ليس هناك قواعد أو جدول زمني يحكم عملية إعادة التعيين. تُتّخذ القرارات المتعلقة بإعادة التعيين من قبل الأعضاء الأكثر قوة في مجلس الأمن وتُحال إلى الجمعية العامة من أجل إصدار قرار التعيين بشكل رسمي، مع منحها فترة قصيرة جداً لفعل ذلك. تُعدُّ العملية شكلية في أحسن الأحوال، وفي أسوئها فرصة لممارسة النفوذ على الأمين العام الذي يشغل المنصب. لا يمكن تطبيق المبادئ المتفق عليها الآن لتعيين الأمين العام بشكل مرضٍ على عملية إعادة التعيين دون احتمال حدوث درجة أكبر من صرف اهتمام الأمين العام عن تنفيذه لالتزاماته.

- **المساءلة بموجب الفترة الواحدة**

تمت المجادلة بأن النظام الحالي لإعادة التعيين ضروري لإخضاع الأمين العام للمساءلة. إن ربط المساءلة بإعادة التعيين تنطوي ضمناً على أن أميناً عاماً يُعيَّن لفترة واحدة أو أميناً عاماً في فترته الثانية لا يخضع للمساءلة. على العكس من ذلك، ينبغي أن تستند المساءلة إلى التفاعل المنتظم بين الأمناء العامين ومجلس الأمن والجمعية العامة، وهما الهيئتان اللتان تمتلكان مختلف الوسائل لإخضاع الأمين العام للمساءلة بشكل منتظم. إن الممارسة الحالية في إعادة التعيين لا تسهم في إخضاع الأمين العام لمساءلة جميع الدول الأعضاء.

---

[8] اجتماع خبراء الأمم المتحدة في ندوة دلفي؛ 'تعزيز قوة الأمم المتحدة'، بيان أصدره الحكماء، 7 شباط/فبراير 2015؛ إيركهارت وتشيلدرز، ص. 30؛ "كبار خبراء الأمم المتحدة يدعون لاختيار قائد 'شجاع' للأمم المتحدة يخدم لفترة واحدة في منصبه،" 20 كانون الثاني/يناير 2016. انظر http://www.1for7billion.org/news/2016/1/20/leading-un-experts-call-for-a-courageous-un-leader-to-stand-for-single-term-of-office.

- **دعم فترة واحدة**

لقد أكد عدد من الدول الأعضاء من جميع المناطق على دعم فترة واحدة. كما يتمتع المقترح بدعم واسع النطاق من خبراء الأمم المتحدة ومن شخصيات رفيعة المستوى، مثل الحكماء. كما بدأ مرشحون محتملون للمنصب بالتعبير عن دعمهم للفكرة.[9]

- **خيارات العمل المتاحة للجمعية العامة**

يمكن للجمعية العامة أن تقرر تعديل طول الفترة. ويمكن أن تحدد فترة واحدة (أطول) للأمين العام القادم في قرار تعيينها له. كما يمكن أن تقرر أن تضمِّن قرارها الالتزام بفترة واحدة (أطول) في قرارها السنوي حول إعادة الحيوية للجمعية العامة.

مبادرة "1 من أجل 7 مليارات" تحث الدول الأعضاء على تعيين الأمين العام القادم للأمم المتحدة لفترة واحدة أطول.

[9] "كبار خبراء الأمم المتحدة يدعون لاختيار قائد 'شجاع' للأمم المتحدة يخدم لفترة واحدة في منصبه،" 20 كانون الثاني/يناير 2016.